الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣٠ يوليو ٢٠٠٢

التركيبة الجديدة والمصير المجهول للسودان بعد «ماشاكوس»!

محمود مراد

قلبى على السودان بعد توقيع اتفاق «ماشاكوس» الذى وقعه فى كينيا الممثلان الرسميان للحكومة السودانية (الدكتور غازى صلاح الدين).. وللحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش التحرير الشعبى السودانى (القائد سلفا كير ميارديت) وبحضور الشاهد - عراب الاتفاق - الجنرال لازارو سومبيا والمستشار الخاص للرئيس الكينى والمبعوث الخاص لعملية «ايجاد» للسلام.. وجزعى الذى يبدو من سطورى يمتزج بدهشتى لموافقة الحكومة السودانية - وحزبها الحاكم وبعض فصائل أخرى من القوى السياسية - على بنود هذا الاتفاق الذى يجعلنى قلقا على مصير البلد الشقيق ويلقى به الى بئر المجهول!

وقبل الاستطراد ندرك جيدا أن القرار سودانى، وأن السودانيين أحق وأجدر باتخاذه وتحمل تبعاته.. لكنا أيضا ندرك جيدا إن صديقك هو من صدقك وليس من صدقك! وأن النتائج المترتبة على هذا الاتفاق - كما سنوضح - ستكون بالغة الخطورة ليس فقط على السودان وإنما ايضا على الأمتين: العربية والاسلامية.. وعلى إفريقيا ذاتها، وسوف تزداد هذه الخطورة ونحن فى عالم يصفونه بالعولمة وتسيطر عليه قوة عظمى تحتكر وحدها حق تحديد وتعريف ما هو الحلال.. وما هو الحرام؟ وتستخدم القوة كما يلهو الأطفال بالبالونات!!

ولكى لايكون الكلام مرسلا.. فإن الاتفاق يسجل انه فى اطار الاتفاق على الحل السلمى الشامل.. فقد توصل الطرفان الى اتفاق محدد بشأن «حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان».. وقضية «الدولة والدين».. وجرى الاتفاق والتأكيد على استئناف المفاوضات فى اغسطس المقبل بهدف حل القضايا العالقة وتحقيق سلام شامل فى السودان..

ونتوقف عند مسألة «حق تقرير المصير».. ويستلفت نظرنا ما جاء فى الاتفاق انه حق «لشعب» جنوب السودان.. ولم يذكر عبارة «أبناء الجنوب» وإنما «شعب الجنوب» بما يشير الى «شعب» مستقل وليس «جزءا» من شعب السودان.. ثم والأهم من ذلك أن الحركة التى يقودها العقيد الدكتور جون جارانج تتمسك - كما صرح ياسر عرمان الناطق الرسمى باسمها - بأن يكون حق تقرير المصير للولايات الموجودة فى: الجنوب، والنيل الأزرق، وجبال النوبة، ومنطقة ابيى.. وهذا بكل تأكيد - ومهما يقل المتفائلون - سيؤدى الى التصويت بالانفصال واقامة دولة مستقلة، وليتها تكون دولة واحدة، بل ستكون دولتين او ثلاث.. فليس كل هذه المناطق تؤمن بقيادة جارانج، بل إن قبيلته نفسها منشقة الى فريقين أو ثلاثة.. ولقد سمعت بنفسى من قيادات من قبيلة «الدينكا» التى تنتمى إليها جون جارانج ومن قبائل اخرى فى الجنوب - وبعضهم يقيم فى الخرطوم ذاتها - أنهم اذا نالوا حق تقرير المصير فسوف يصوتون للانفصال لأن اقامة دولة مستقلة أفضل لأسباب عديدة من الوحدة مع الخرطوم! وسمعت من قيادات جبال النوبة إن شعبهم مختلف عن الجنوبيين.. ولذلك فانهم يريدون دولة مستقلة لهم! وقال هؤلاء وهؤلاء أنهم سيفعلون ذلك مادامت الحكومة السودانية متمسكة بتطبيق الشريعة الاسلامية التى لايخضعون لها باعتبارهم مسيحيين او يتبعون ديانات أخرى.. ففى السودان - خاصة هذه المناطق - أكثر من ثلاثمائة دين.. وأكثر من خمسمائة لغة!!

إذن.. فان معنى هذا البند هو تفتيت السودان، مع الوضع فى الاعتبار ان هناك حركة فى شرق البلاد تتحين الفرصة أيضا.. وسوف تتخذ من اتفاق «ماشاكوس» سابقة.. مستعينة فى ذلك بالقوى الخارجية التى يهمها ضرب السودان.. وبالدول الجديدة فى الجنوب والغرب التى ستسعى بالتأكيد الى نوع من التحالف بينهما ضد الخرطوم!

ولقد سبق أن ناقشنا هذا كثيرا مع شخصيات سودانية عديدة، بل ومع قيادات السودان، وعلى أعلى مستوى، واتفقوا فى الرأى بأن هذا خطر مدمر.. وأنه من الاجدر أن تجتهد الحكومة فى العمل على وحدة السودان، تسندها فى ذلك مصر، ومنظمة الوحدة الافريقية التى تحولت الى الاتحاد الافريقى حيث يتضمن الميثاق الحفاظ على وحدة الدول.. وانه سعيا لذلك ينبغى على الحكومة اعلان الفصل بين الدين والدولة.. وهذا ليس - و العياذ بالله - عملا ضد الاسلام.. لكنه حفاظ عليه فى إطار وحدة الدولة.. بل إنه - فى الواقع - ما ينص عليه الدستور السودانى الحالى الذى لايقول - اكرر: لايقول - ان الاسلام هو دين الدولة الرسمى .. أو: أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى لتشريع - كما فى دستور مصر - لكنه يذكر الأديان وتعددها والأعراف والتقاليد والثقافات المختلفة فى البلاد!

وعندما نشرنا هذا .. وان السودان - عمليا وواقعيا - يفصل بين الدين والدولة، ولا يشترط ديانة معينة فى رئيسه.. وأنه يعطى للولايات حق تشريع قوانينها المحلية!.. لم يعجب كلا منا هذا بعض المسئولين وعقدوا مؤتمرات صحفية نددوا فيها بما كتبنا.. وقالوا: كلا.. وألف كلا..!

ويقودنا هذا الى البند الثانى المهم فى اتفاق «ماشاكوس».. وهو الذى يتحدث عن: الدين والدولة».. والذى يعنى الفصل بينهما.. وينتهى الى وجود أكثر من دستور.. والذى باركته أحزاب مثل حزب الأمة وقال رئيسه السيد الصادق المهدى انه يجب ان تكون للبلاد «دساتير متجانسة وخاضعة لسيادة واحدة ومتفقة مع تطلعات الشعب السودانى فى كفالة حقوق الانسان و«الحريات العامة».. وهذا قول بليغ لكنا لانفهم كيف يكون للبلاد «دساتير» متجانسة.. وإنما نفهم وجود دستور موحد لكل البلد ينص على التعددية.. ويحدد مبادىء عامة وأحكاما أساسية.. ويعطى للأقاليم والولايات حرية التشريع فى اطارمعين.. وهذا مثلا موجود فى الولايات المتحدة.. وموجود أيضا فى الصين!

وإذ نشير الى هذه التحفظات الأساسية على الاتفاق.. فإن الأمل ان تكون وغيرها موضع اعتبار فى المحادثات المقبلة بعد أيام..

كما نناشد القوى السياسية الوطنية المختلفة فى السودان التوحد ونبذ الخلافات فى هذه المرحلة الدقيقة والمهمة، اذ نلاحظ انشقاقا فى حزب الأمة يقوده مبارك الفاضل المهدى - إبن عم الصادق المهدى - ويتقرب لدعم مركزه من الحكم.. ونقول للحكم ان التحالف مع مبارك ليس هو الحل!

ونلاحظ أيضا تحركات فى الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى يقوده السيد محمد عثمان الميرغنى.

ونقول انه ينبغى وعلى وجه السرعة عقد مؤتمر قومى لكل القوى السياسية فى السودان - الحزبية والمستقلة وبحضور شخصيات لها وزنها - لمناقشة هذه القضية.. التى هى قضية مصير وليست قضية فرد!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية